



الأمين العام

بيان عن اجتماع المكتب الوطني
للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين
مع معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي
يوم 03 أكتوبر 2018

في يوم الأربعاء 03 أكتوبر 2018 بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين - المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين - بقيادة أمينها العام الدكتور مسعود عمارنة لقاء عمل مع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ طاهر حجار والسادة الإطارات السامون بالوزارة، وذلك في إطار سلسلة اللقاءات الدورية بين الطرفين المجسدة لتقاليد العمل المشترك والمتأسس على الالتزام بالتشاور الدائم وكلما استدعت الضرورة ذلك. وقد جاء اللقاء غداة الدخول الجامعي للسنة الجديدة بغية طرح ودراسة عدد من الملفات والمواضيع التي تحظى باهتمام وانشغال الزملاء الأساتذة وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالصعידين المني والاجتماعي ولاسيما النقاط التالية المدرجة في جدول أعمال اللقاء:

- ملف السكن؛
- مراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث وشبكة الأجور؛
- موضوع تصنيف المجالات العلمية المحكمة المعتمدة في الترقيات والمناقشات؛
- موضوع تسيير مخابر البحث وتقييمها؛
- تجاوزات بعض الهيئات العلمية؛
- قضية تخصص العلوم السياسية ومراجعة خريطة التكوينات الجامعية؛
- ملف الخدمات الاجتماعية؛
- علاقات العمل مع مسؤولي مؤسسات القطاع

أفتتح اللقاء بكلمة ترحيبية لمعالي الوزير بأعضاء النقابة حيث جدّ ثقته في النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين باعتبارها شريكا اجتماعيا حقيقيا وجادا أثبت وجوده ميدانيا وأسهم ولا يزال في تقديم المقترحات والحلول لعديد التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، معرّجًا بعد ذلك على المستجدات التي يعرفها القطاع على كافة الأصعدة.

ومن جهته، أعرب السيد الأمين العام للنقابة على وعي النقابة التام بما يشهده قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من تطورات على جميع الأصعدة وهو الذي شهد نقلات نوعية خلال السنوات الأخيرة تثبتتها المنجزات الكبيرة المحققة، والتي لا يجب أن تحجب علينا جميعا حقيقة وجود تحديات كثيرة وطموحات أكبر لتحقيق المزيد والحفاظ على المكتسبات المحققة.

كما ثمن الأمين العام للنقابة التزام الوزارة الوصية بعقد هذه اللقاءات المشتركة بصفة دورية ومنتظمة تجسيدا لتفاهات سابقة بين الطرفين، مجددا قناعة النقابة وكامل منتسبيها باعتماد أسلوب الحوار كسبيل راقٍ ومجدٍ للتعامل مع كل المسائل في هذا الشأن حيث انعكس ذلك في الحفاظ على مكتسبات استقرار مؤسسات القطاع من دون إغفال لواجب العمل على تحقيق التطلعات الكثيرة المشروعة للزملاء الأساتذة. انطلقت النقاشات بين الطرفين في أجواء من الجدية والصراحة والمسؤولية والاحترام المتبادل، لتخلص إلى النتائج التالية:

أولا/ بخصوص ملف السكن

أعادت النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين طرح ملف السكن باعتباره يحظى بالأولوية في أجنداتها نظرا لحساسيته وتداعياته على المردود العام للأستاذ وعلى نوعية أداءه لمهامه النبيلة في التكوين والبحث وخدمة الدولة والمجتمع. وقد ذكّرت النقابة بأن الزملاء الأساتذة ينتظرون تجسيد قرار استفادتهم من الحصاص السكنية المقدرة بـ 2970 سكنا جاهزا على المستوى الوطني، والتي تشمل اثنين وعشرين (22) ولاية، منها 650 سكنا مخصصا لأساتذة ولاية الجزائر تعوّض ما تعذر إنجازها من سكنات برنامج فخامة رئيس الجمهورية الخاصة بالأساتذة الجامعيين التي طالها التجميد، معتبرة أنها ستظل

تتعامل مع هذا الموضوع على انه أهم أولويات اللجنة المشتركة للسكن التي تشارك في عملها النقابة بكل جدية.

وأكدت النقابة مطالبتها بمتابعة قضايا أخرى تتعلق بالملف ذاته في عديد ولايات الوطن، كتأخر التسليم النهائي لبعض السكنات الجاهزة في بعض الولايات بسبب تأخر أشغال التهيئة كما في ولاية ورقلة مثلا.

كما جدّدت النقابة مطالبتها بالتنازل عن السكنات الوظيفية لصالح الأساتذة ضمّانا لاستقرارهم وعائلاتهم خاصة في حالة الإحالة على التقاعد أو الوفاة.

وقد أبدى السيد الوزير تفهمه التام لانشغالات السادة الأساتذة بهذا الخصوص وأوضح أن الوزارة تسعى مع السادة الولاة لتحديد حصص خاصة بسكنات للأساتذة حيث تمت مراسلتهم رسميا (بخصوص موضوع حصص 2970 سكن المشار إليه أعلاه)، وقد بدأت بعض الولايات في التجاوب مع هذا المسعى (على غرار ولايات خنشلة ووهان وتيبازة التي وفّرت حصصا قدرت بـ 110 و 160 و 50 سكن على التوالي) بالتنسيق مع وزارة السكن على أساس الإعارة في انتظار استكمال مشاريع سكنات فخامة رئيس الجمهورية، ووعده بالعمل لدى كل الجهات المختصة لتحريك هذه المشاريع، والسعي لتسريع وتيرة أشغال انجاز ما هو متعثّر منها.

ثانيا/ مراجعة القانون الأساسي للأستاذ الباحث وشبكة الأجور

أعادت النقابة الوطنية من جديد طرح مطالبات الزملاء الأساتذة بخصوص ضرورة إعادة النظر في القانون الأساسي للأستاذ الباحث تماشيا والتطورات التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في بلادنا وفي العالم، كما وعبرت النقابة الوطنية عن اعتقادها أنه حان الوقت للاستجابة لمطلب إعادة النظر في شبكة الأجور الخاصة بالأساتذة الباحثين عموما وخاصة أجور فئة الأساتذة المساعدين، مع مراعاة الظروف الاقتصادية العامة التي تمر بها البلاد.

ثالثا/ موضوع تصنيف المجلات العلمية المحكّمة المعتمدة في الترقيات والمناقشات

رفعت النقابة الوطنية انشغال شريحة واسعة من الزملاء وتساؤلاتهم حيال المسعى الجاري بخصوص تصنيف المجلات العلمية المحكّمة، وتحديد القلق من حصر العدد المعتمد من تلك المجلات في سبع وثلاثين (37) مجلة فقط وإدراجه ضمن الصنف (C) المشترك في المقالات العلمية لأجل مناقشة رسائل الدكتوراه أو التأهيل الجامعي أو الترقية إلى رتب أعلى، وذلك من بين مئات المجلات العلمية المصنفة المتوفرة على الأرضية الوطنية للدوريات التي تصدرها مختلف المؤسسات الجامعية والبحثية عبر الوطن.

تعتقد النقابة الوطنية أنّ هذا العدد غير كاف لتلبية الحد الأدنى من حاجيات الأساتذة للنشر، خصوصا أولئك منهم المقبلين على استحقاقات الترقية إلى مراتب أعلى، أو على مناقشة رسائل الدكتوراه. إنّ من شأن استمرار هذا الوضع أن يعقّد وضعية الكثير من زملائنا الأساتذة ويجعلهم في وضع انتظار قد يمتد إلى فترة طويلة، وهو ما لا ينسجم مع مسعى الوزارة الوصية في مرافقة هؤلاء الباحثين وتدليل الصعوبات في طريقهم إلى مناقشة أعمالهم البحثية في الأجال المطلوبة والمعقولة.

إن النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين تتفهم حرص الوزارة الوصية على ترقية هذه المجلات العلمية ودفع القائمين عليها للعمل أكثر لأجل تطويرها شكلا ومضمونا وجعلها تستوفي الشروط التي تمكّنها في إفتكاك الأحقية في التواجد ضمن التصنيفات الدولية للدوريات العلمية المعروفة، وهي تشرح في كل مرة هذا التوجه وتعمل على نشر الوعي به لدى الزملاء الأساتذة، ولكنها في الآن ذاته تلاحظ أنّ هذا التصنيف - في حال عدم مراجعته قريبا - يقصي عددا كبيرا من المجلات العلمية المحترمة التي تنفق عليها الدولة الجزائرية أموالا كبيرة، وتبذل في سبيل أن ترى النور جهود بحثية وإدارية معتبرة، ناهيك عن القيمة العلمية الثابتة لما ينشر فيها من أبحاث ودراسات جادة وذات قيمة.

وردّا على هذا الانشغال، أوضح السيد المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي أنّ اللجنة المكلفة بتصنيف هذه المجلات تعكف على تكوين المشرفين على هذه الدوريات لترتقي إلى المعايير الدولية كما أنّ هذا التصنيف سيجري تحيينه بصفة دورية، مؤكدا إمكانية إعادة النظر في بعض المعايير المعتمدة من دون المس بما يضمن القيمة العلمية لهذه المنابر العلمية الهامة.

رابعاً/ موضوع تسيير مخابر البحث وتقييمها

طرحت النقابة الوطنية مرة أخرى موضوع طُرق وآليات تسيير مخابر البحث والتي نتج عنها كثير من العوائق والإشكالات التي لا تساعد على الاستغلال الأمثل لهذه الهياكل التي لا خلاف في أنها مكسبا حقيقيا للجامعة الجزائرية، خاصة وأنها حظيت بعناية خاصة من قبل السلطات العمومية التي رصدت لها إمكانيات مادية وبشرية معتبرة خلال السنوات الأخيرة في إطار خطةٍ للنهوض بقطاع البحث العلمي الوطني.

إن النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين من خلال متابعتها وملاحظاتها الميدانية مقتنعة تماما أنه من الصعب بما كان أن يتمكن الأستاذ الباحث من ممارسة عملية البحث العلمي المضنية والاضطلاع في الآن ذاته بأعباء وتعقيدات التسيير الاحترافي لهذه الهيئات ذات الخصوصية المتفردة. وعليه، تعتقد النقابة الوطنية أن اعتماد آليات جديدة لإدارة مخابر ووحدات البحث صار أمرا ملحا، ومن بين مقترحاتها في هذا الشأن إنشاء مصالح إدارية مخصصة لتسيير هذه الهيئات والإشراف على عملها حتى يتمكن الأساتذة الباحثون من التفرغ تماما لأعمالهم البحثية في ظل ظروف عمل أفضل وأكثر ملائمة. كما اقترحت النقابة عقد دورات تكوينية للقائمين على هذه المخابر لتحسين معارفهم وتجديدها بما يساعدهم على التعامل مع الجوانب الإدارية بشكل أفضل وبما يضمن حسن سيرها وعدم وقوعها في ما يعيق تقدم العملية البحثية فيها.

وقد أوضح السيد الوزير في هذا الشأن أن ما تقوم به الوزارة هو عملية تقييم موضوعية لنشاط هذه الهيئات البحثية، وأنّ المخابر التي انحرفت عن مهمتها ولم تنتج القيمة المضافة المنتظرة ولم تقدّم أية نتائج بحث تخضع لإجراءات تجميد ميزانيتها إلى حين توفر نتائج ايجابية في عملها، بحيث يتم إعطاؤها فرصة للاستدراك قبل اللجوء المحتمل إلى خيار حلّها.

خامساً/ تجاوزات بعض الهيئات العلمية

جدّدت النقابة الوطنية مطالبتها بوضع حدّ للتجاوزات التي تشهدها - بكل أسف - بعض الهيئات العلمية في بعض المؤسسات، وضرورة توحيد معايير التعامل مع ملفات الزملاء الأساتذة على المستوى الوطني لدى هذه الهيئات، وذلك من خلال ضبط سير

عملها بطريقة تحول دون تعسفها أو تباين مواقفها وممارساتها من هيئة علمية إلى أخرى في المؤسسة الواحدة ومن مؤسسة إلى أخرى، خصوصا في اعتماد حصائل الأنشطة العلمية للأساتذة ما يترك أحيانا الانطباع بغياب الالتزام بالنصوص القانونية أو تعمد قراءتها بطرق تعسفية تفتقد إلى الصواب يكون ضحيتها في غالب الأحيان الزملاء الأساتذة، فلا يعقل أن منتوجا علميا يقبل هنا ولا يقبل هناك أو العكس. إن إيقاف هذه التصرفات اللامسؤولة يستوجب إصدار تعليمات صارمة يقف على تنفيذها مسؤولو المؤسسات الجامعية ويولونها العناية الفائقة التي تستحق.

وقد أبدى السيد الوزير استياءه من هذه الممارسات التي تأتي في الغالب وللأسف من زملاء أساتذة أعضاء بهذه الهيئات العلمية، مشددا على اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها وضع حد نهائي لها، حيث سيتم في القريب العاجل تذكير السادة رؤساء المؤسسات الجامعية بضرورة التطبيق الصارم للقوانين والتنظيم المعمول بهما في هذا الشأن.

سادسا/ قضية تخصص العلوم السياسية

أثارت النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين انشغال الزملاء الأساتذة بسبب اللبس الحاصل في موضوع توقيف بعض التخصصات في بعض المؤسسات الجامعية وتخوفاتهم من التداعيات المحتملة لذلك على مستقبلهم المهني، كما هو الحال بالنسبة لتخصص العلوم السياسية.

إن النقابة الوطنية تطالب أن يتم التعامل مع هذا الموضوع الغاية في الأهمية والمثير للحساسية بطريقة رزينة ومسؤولة وعقلانية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الوطنية في مجال التكوين وعلاقة التكوين بحاجيات سوق العمل وبضرورة إعادة النظر في مضامين التكوين لعدد التخصصات، ولكن أيضا بطريقة لا تقفز كلية على انشغالات الأساتذة المعنيين بهذه العملية وتقدم لهم أجوبة مطمئنة بخصوص مصيرهم والتكفل التام بمسارهم المهني ووضعهم الاجتماعي وإعطائهم الحق في إبداء رأيهم وإشراكهم في اقتراح المعالجات المناسبة لكل الوضعيات التي قد تنشأ نتاج ذلك.

إن النقابة الوطنية ترى أن معالجة شاملة لهذه القضية - من خلال هيئة تؤسس لهذا الغرض- يمكن أن يضمن التوصل إلى تفاهات وصيغ توافقية تحقق الأهداف

المرجوة من وراء مراجعة خريطة التكوينات الجامعية وتضمن مصالح جميع الأطراف، وإن النقابة مستعدة للمساهمة بجهدتها ومقترحاتها في هذا الاتجاه.

سابعا/ ملف الخدمات الاجتماعية

أعادت النقابة طرح وجهة نظرها بخصوص إعادة النظر في طريقة تسيير لجان الخدمات الاجتماعية على مستوى المؤسسات الجامعية والبحثية بطريقة تمكّن الزملاء الأساتذة من الاستفادة من خدماتها بشكل أفضل وبطريقة منصفة. وقد تسلّمت النقابة من الوصاية مقترحا لمشروع يصبّ في هذا الاتجاه بغرض المشاركة في إثرائه وجعله يتماشى مع التطورات الحاصلة في هذا الشأن ويستجيب للتطلعات التي لطالما عبّر عنها الأساتذة بهذا الخصوص.

ثامنا/ في علاقات العمل مع مسؤولي مؤسسات القطاع

ذكّر السيد الأمين العام للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين بالعلاقة الطيبة المبنية على أسس الاحترام والثقة المتبادلة التي تربط تنظيمنا النقابي بمسؤولي الوزارة، وهي العلاقة التي أنتجت شراكة أثمرت نتائج ايجابية في كثير من الملفات والقضايا التي تخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي منذ تأسيسها، وتمنى أن تحذو كامل مؤسسات القطاع على جميع المستويات حذو هذا النموذج في التعامل، ونبه إلى أنّ الاحتقان الحاصل في بعض المؤسسات الجامعية مرده إلى غياب تجسيد هذه الشراكة بهذه القيم، وإلى ضعف التواصل والعمل مع الشريك الاجتماعي كما يجب.

وقد أبدى السيد الوزير موافقته على هذه المعاينة مؤكدا ما ذهب إليه السيد الأمين العام بخصوص العلاقة الجيدة التي تربط الوزارة بالنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين، مشيرا إلى أنّ حالات الاحتقان التي أشار إليها الأمين العام تبقى - لحسن الحظ- محصورة في عدد قليل من المؤسسات التي لا بد لها أن تعي فضائل الحوار والانفتاح على الشريك الاجتماعي وأن تعمل على تجسيده ميدانيا من خلال عقد اجتماعات دورية بالشركاء الاجتماعيين كما أمرت بذلك الوزارة الوصية.

في الختام، تمّ الاتفاق على تنصيب لجنة مشتركة بين النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتُكَلّف بالمتابعة الدقيقة والمستمرة لتنفيذ نتائج لقاءات العمل في الميدان، على أن يوليها الطرفان العناية القصوى التي تستحق من خلال تمكينها من أداء مهمتها على الوجه الأكمل بما يخدم الأهداف المتقاسمة في تهيئة ظروف أفضل لأجل بناء جامعة جزائرية أفضل.

الأمين العام
للنقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين
الدكتور مسعود عمارنة

